ورقـــة حقائـق

قانون إعدام الأسرى الفلسطينيين

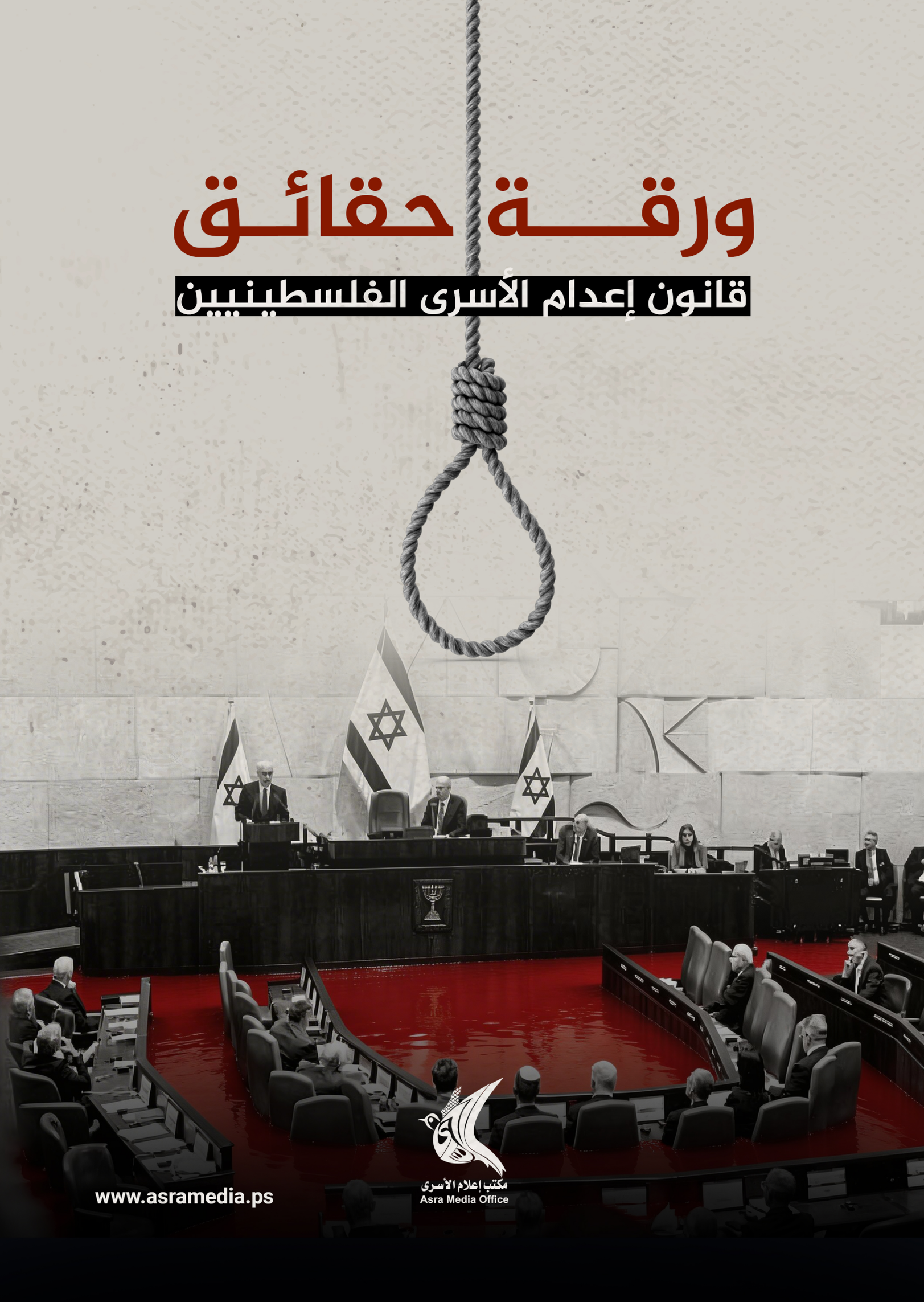

مكتب إعلام الأسرى
Asra Media Office

www.asramedia.ps

ما هو قانون إعدام الأسرى؟

مشروع قانون إسرائيلي يهدف إلى توسيع نطاق تطبيق عقوبة الإعدام في القضايا المرتبطة بالفلسطينيين، وخاصة الأسرى والمعتقلين. وقد صادقت عليه لجنة الأمن القومي في الكنيست الإسرائيلي تمهيدًا للمصادقة عليه بالقراءة الأولى.

أبرز بنود القانون المقترح

- ينص المشروع على إيقاع عقوبة الموت بحق كل شخص يتسبب عن قصد أو بسبب اللامبالاة في وفاة مواطن إسرائيلي بدافع عنصري أو كراهية ولإلحاق الضرر بإسرائيل.
- يهدف إلى تغيير القانون الحالي بحيث يمكن فرض عقوبة الإعدام حتى برأي الأغلبية، ولن يكون من الممكن تخفيف عقوبة شخص حصل على حكم نهائي.
- يلغي شرط الإجماع بين القضاة لفرض عقوبة الإعدام (كان سابقًا يتطلب إجماع القضاة)
- يربط الجريمة بـ المساس بدولة إسرائيل كدولة جامعة لليهود وتمثل نهضة الشعب اليهودي، مما يستثني المستوطنين واليهود الذين يرتكبون جرائم ضد الفلسطينيين.

السياق الزمني للتشريع

السنة/التاريخ	الحدث
2015-2018	بدء طرح مبادرات تشريعية لتوسيع عقوبة الإعدام في القضايا المصنفة "أمنية"
2022	إعادة طرح المشروع من قبل الوزير إيتمار بن غفير مع تعديلات
2023	المصادقة على المشروع بالقراءة التمهيدية
سبتمبر 2025	مصادقة لجنة الأمن القومي على المشروع
مارس 2026	تطورات خطيرة حيث أقرت اللجنة المشروع بالقراءة النهائية تمهيدًا للتصويت في الهيئةالعامة للكنيست

الدافع الرئيسي: الوزير إيتمار بن غفير

- يشغل منصب وزير الأمن القومي الإسرائيلي
- له تاريخ طويل من النشاط المناهض للعرب ودعمه للعنصرية
- دفع بتشريعات متطرفة متعددة تؤثر على الأسرى
- مشروع قانون إلغاء اتفاقيات أوسلو
- سياسة "الاكتظاظ" في السجون
- حرمان الأسرى من الطعام (أقر بن غفير نفسه بأنه "سنستمر في توفير الحد الأدنى من الشروط المطلوبة قانونًا للإرهابيين المسجونين")

الدافع الرئيسي: الوزير إيتمار بن غفير

الفلسطينيون	المواطنون الإسرائيليون
يخضعون للمحاكم العسكرية الإسرائيلية في الأراضي المحتلة	يخضعون للقضاء المدني الإسرائيلي
محاكمات عسكرية في سياق الاحتلال	محاكمات مدنية بضمانات إجرائية مختلفة

النتيجة: أي تطبيق محتمل للإعدام سيطال الفلسطينيين الخاضعين للمحاكم العسكرية بشكل غير متكافئ.

حالة الطوارئ كغطاء قانوني

· أعلنت إسرائيل حالة الطوارئ في 7 أكتوبر 2023 بعد حرب الإبادة على غزة.
· تم تمديدها حتى 16 ديسمبر 2025.
· تمنح الحكومة صلاحيات استثنائية لوضع أنظمة طوارئ تتجاوز التشريعات العادية.
· تستخدم كغطاء لتشديد الإجراءات القمعية بحق الأسرى.

الفئة	العدد
إجمالي الأسرى والمعتقلين	9500
الأسيرات	79 (منهن اثنتان من غزة)
أطفال	حوالي 350
معتقلون إداريون (بدون تهمة أو محاكمة)	3442
معتقلون من غزة تحت تصنيف "مقاتلين غير شرعيين"	1249

واقع الأسرى الفلسطينيين (حتى يناير 2026)

الانتهاكات المرافقة في السجون

- التعذيب وسوء المعاملة المنهجي
- الحرمان من الطعام: كشفت المحكمة العليا الإسرائيلية أن الحكومة تحرم آلاف الأسرى عمدًا من الحد الأدنى من الطعام اللازم للبقاء على قيد الحياة
- الاكتظاظ في ظروف غير إنسانية
- نقص الرعاية الطبية المتعمد
- سياسات "الإعدام البطيء" الممنهجة على مدار عقود

الموقف القانوني الدولي

عقوبة الإعدام محظورة بموجب:

- اتفاقية جنيف الرابعة لعام 1949 والبروتوكول الأول الإضافي (تعتبر جريمة حرب)
- المادة 6 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية (تفرض قيودًا صارمة على استخدام الإعدام، ولا يجوز إلا في "أشد الجرائم خطورة")

مخالفات إضافية وفق القانون الدولي:

- القتل العمد كجريمة حرب (المادة 8 من نظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية)
- الاضطهاد كجريمة ضد الإنسانية (المادة 7 من نظام روما)
- نظام الفصل العنصري (Apartheid) المحظور بموجب القانون الدولي

مخاطر رئيسية يثيرها القانون

1. **الأثر غير المتكافئ:** بحكم توزيع الاختصاص القضائي، سيطال القانون الفلسطينيين دون الإسرائيليين
2. **خفض عتبة إصدار الحكم:** من الإجماع إلى الأغلبية، مما يسهل إصدار أحكام الإعدام
3. **تقييد التفريد القضائي:** تقليص سلطة القاضي في تقدير الظروف الفردية لكل حالة
4. **بيئة إنفاذ مشددة:** التزامن مع سياسات قمعية متصاعدة بعد 7 أكتوبر 2023
5. **نظام قضائي غير محايد:** المحاكم العسكرية في الأراضي المحتلة تفتقر إلى الاستقلال والحياد المطلوبين

دعوات عاجلة

وجهت مؤسسات الأسرى نداءات عاجلة إلى:

- المجتمع الدولي للتدخل الفوري لوقف إقرار القانون
- مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة لضمان حماية الحقوق الأساسية
- الدول والبعثات الدبلوماسية للضغط على إسرائيل لوقف التشريع
- المنظمات الحقوقية لتحمل مسؤولياتها في مواجهة هذه الانتهاكات

التحول الخطير:

من الاستثناء التاريخي إلى القابلية للتطبيق

- تاريخيًا: الإعدام في إسرائيل كان موجودًا نظريًا لكنه شبه معطل عمليًا (آخر حالة تنفيذ كانت لأدولف أيخمان عام 1962)
- الآن: أصبح الإعدام موضوع دفع تشريعي فعلي في سياق القضايا المرتبطة بالفلسطينيين

- هذا الانتقال يمثل تحولًا نوعيًا في السياسة العقابية في سياق النزاع والاحتلال